قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية التونسية

آيدن آيدوغان

خبير في شؤون المغرب العربي والشرق الأوسط

ملخص

رُفع الستار عن نتائج الانتخابات التشريعية في تونس بنسبة إقبال فاقت 60 ٪، ووفق النتائج الأولية التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فإن حركة نداء تونس تصدرت هذا السباق بحصولها على 85 مقعدًا مقابل 69 مقعدًا لحركة النهضة. فيما شكلت بعض الأحزاب مفاجأة، كالاتحاد الوطني الحر الذي حصد 16 مقعدًا، والجبهة الشعبية التي تمكنت هذه المرة من الحصول على تمثيلية واسعة نسبيًّا في "مجلس نواب الشعب" المقبل بحصولها على 15 مقعدًا.

ومن الجدير بالذكر أن الفائز في هذا العرس الانتخابي هو تونس، بغض النظر عن الأحزاب، فقد أثبتت للعالم أن الأنظمة العربية قادرة على اللحاق بكوكبة العالم الديمقراطي، وأن الربيع العربي قادر على أن يشق طريقه وسط الظلام الحالك الذي يسود المنطقة ؛ ولاسيما مقارنة بالبلدان المجاورة لتونس كليبيا التي تتخبط منذ اندلاع الثورة في حرب تدور رحاها بين لجان الثورة والقوى الموالية لنظام القذافي، أو مصر التي كان فيها مصير القوى الثورية مأساويًّا بعد استيلاء العسكر على مقاليد الحكم. بذلك تكون تونس الشمعة المنيرة الوحيدة في سماء الربيع العربي.

وفي قراءة لهذه النتائج الأولية، والتي من الممكن أن تتغير جزئيًّا بعد البت في الطعون والإعلان عن النتائج النهائية، فإنه يمكننا القول إن تونس تشهد ولادة مشهد سياسي جديد تكاد تتكافأ فيه القوى بين الحركات الليبرالية العلمانية والحركة الإسلامية. وقد كاد المتابعون للشأن السياسي في تونس يجزمون قبيل إجراء الانتخابات، بفوز النهضة على جميع منافسيها خاصة بعد أن حققت اجتماعاتها الشعبية إقبالًا جماهيريًّا مكثفًا مقارنة ببقية الأحزاب. فكيف انقلب الوضع وآلت النتيجة لصالح حركة نداء تونس؟ وهل ما حصل يُعدّ فعلًا إخفاقًا لحركة النهضة؟

رؤية تركية
2014 - 12
140 - 133

وماهي السيناريوهات المحتملة للائتلافات التي ستشكل الحكومة المقبلة؟

الأحزاب التي ستشكل المشهد السياسي

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة سنسلط الضوء على بعض الأحزاب التي تصدرت السباق الانتخابي وفي مقدمتها حركة نداء تونس التي أُسِّست في شهر جويلية (يوليو) من سنة ألفين واثنتي عشرة على يد الباجي قائد السبسي البالغ من العمر 88 عامًا. وهو من المحسوبين على حزب التجمع المنحلّ؛ إذ تقلد في عهدَي بورقيبة وبن علي مناصب وزارية مهمّة، بالرغم من أنه ينفي دائمًا ذلك، وينسب نفسه للحزب الدستوري الذي يعدّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي امتدادًا تاريخيًّا له في واقع الأمر. وخلال هاتين السنتين قام بتجميع القوى الليبرالية العلمانية المناهضة بشدة لحكم الإسلاميين، ولم يغفل مناسبة لمهاجمة حكومة الائتلاف الثلاثي (الترويكا) في وسائل الإعلام سرًّا وعلانية. كما أنه مرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وهو دائمًا يقدم نفسه وحزبه بديلًا للحكم، وعلى أنه الحل الأمثل والأوحد لتخليص البلاد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي جرتها إليها الترويكا حسب تعبيره.

ومن الأحزاب التي مثل صعودها مفاجأة لدى المراقبين حزبا "الاتحاد الوطني الحر" و"حزب آفاق تونس". أما الحزب الأول فأُسِّس في شهر ماي (مايو) من سنة ألفين واثنتي عشرة من طرف رجل الأعمال الشاب سليم الرياحي الذي كوّن ثروته في ليبيا وعاد عقب الثورة لتونس للاستثمار في مجالات الطاقة والعقارات. وقد كان شخصية مجهولة في تونس قبل الثورة، إلا أن نجمه سطع خلال الانتخابات التشريعية الماضية، ولفت الأنظار بسبب حملته الانتخابية المكلفة خلافًا لباقي الأحزاب. وبعد أن باء حزبه بالإخفاق في انتخابات 2011 انتهج سياسة أخرى لاستقطاب الرأي العام، ولحشد الأنصار بترؤّسه لأعرق الأندية الرياضية التونسية؛ النادي الإفريقي لكرة القدم، الذي كان يمر

بأزمة خانقة، والمعروف بامتلاكه لأكبر نسبة من المحبين من بين جميع الأندية الأخرى. وبذلك نجحت قوائم الحزب في حصد المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية الحالية.

وأما الحزب الثاني "حزب آفاق تونس" الذي يترأسه ياسين إبراهيم فقد حصّل التأشيرة القانونية في شهر مارس من سنة ألفين واثنتي عشرة. وهو يطرح نفسه على أنه حزب اجتماعي ليبرالي، ويدعو إلى انتهاج نمط تنموي مختلف عمّا كان سائدًا، ويعطي الأولوية لبناء الدولة ومراجعة المنظومة التربوية والصحية والاقتصادية. ولعلّ هذه التوجهات لاقت صدى لدى فئة واسعة من الشعب التونسي صوتت له ومكنته من الحصول على ثمانية مقاعد ليحتل بذلك المرتبة الخامسة، وهو ما سيمكنه –حسب متتبعين للشأن التونسي– من الاضطلاع بدور رئيس في تشكيلة الحكومة المقبلة.

ولا يمكّننا أن ننسى الجبهة الشعبية التي تضم 11 حزبًا يساريًّا وقوميًّا وبيئيًّا، إضافة إلى عدد من المفكرين المستقلين. وقد أُسِّست هذه الجبهة في شهر أكتوبر من سنة ألفين واثنتي عشرة، وأسندت مهمة الناطق الرسمي لهذا الائتلاف إلى حمة الهمامي الأمين العام لحزب العمال الذي كان يدعو دائمًا لتوحيد صفوف اليساريين، خصوصًا بعد الهزيمة النكراء التي لحقت بهم في الانتخابات التشريعية لسنة 2011، إذ لم تتمكن قوائمهم إلا من الحصول على مقعد يتيم في المجلس الوطني التأسيسي. وبفوزهم هذه المرة بالمرتبة الرابعة أصبحت للجبهة الشعبية تمثيلية واسعة في مجلس نواب الشعب المقبل، كما أنها ستكون لاعبًا محوريًّا في تشكيل الحكومة المقبلة.

وكما مثّل صعود بعض الأحزاب الناشئة مفاجأة في هذه الانتخابات فإن تقهقر بعض الأحزاب الديمقراطية العريقة كان غير متوقع على غرار حليفَي النهضة في الحكم الثلاثي (الترويكا) "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي لم يتحصل إلا على 4 مقاعد، و"حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" برئاسة مصطفى بن جعفر؛ رئيس المجلس الوطني التأسيسي ومرشح الانتخابات الرئاسية المقبلة، الذي لم يحصد سوى مقعد وحيد.

من الفائز الفعلي في الانتخابات التشريعية: النداء أم النهضة؟

قبل أن نقر بالفائز الفعلي لهذه الانتخابات علينا أن نستحضر أولًا المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مرت به البلاد التونسية خلال السنوات التي تلت اندلاع الثورة وخصوصًا فترة حكم الترويكا برئاسة حركة النهضة التي تسلمت البلاد في أحلك الفترات، بعد أن عانت من استبداد وقمع للحريات دام نصف قرن من الزمان، وأدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإثر تسلمها مقاليد الحكم كانت حركة النهضة مطالبة بالقضاء على جميع هذه المظاهر، وتخليص البلاد من الفساد المستشري في كامل أنحائها. غير أن هذا المطلب استعصى على التحقيق في ظل معارضة كانت لا تدخر جهدًا في إحباط عمليات الإصلاح بتأليب القوى النقابية

التي حرّضت بدورها الطبقات العاملة على الإضرابات مما زاد في إفقار خزينة الدولة، وبشنها لحملات إعلامية ممنهجة في وسائل الإعلام التي لم تهب عليها رياح الثورة التونسية بعد، فهي كانت ولا تزال بوق الدعاية الذي خدر الشعب التونسي طيلة عقود من الزمان.

وبالرغم من أن حركة النهضة بمساعدة حليفيها في الحكم لم تتمكن من تحقيق جميع مطالب الشعب الثورية إلا أنها نجحت في بعض من ذلك، ككتابة الدستور وإنعاش الاقتصاد رغم تراجع نسب النمو في منطقة الاتحاد الأوروبي، الشريك الاقتصادي الأول لتونس. كما أنها أولت اهتمامًا مطلقًا بالملف الأمني، ونجحت في الحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل المشكلات والأزمات التي تعصف بالمنطقة، ومما يحسب كذلك لحركة النهضة نجاحها في تطبيع علاقاتها مع البلدان الصديقة كتركيا التي أبدت استعدادًا تامًّا لمساعدة تونس في تخطي هذه المرحلة الانتقالية، والتي كانت تسعى دائمًا لتوسيع العلاقات بين البلدين وتعزيزها. ويبرز ذلك من خلال الزيارات المتكررة للطرفين عندما كان "أردوغان" رئيسًا للحكومة التركية، والذي لم يبخل بالنصح وبمد نظرائه التونسيين بعصارة خبرة الحكم في تركيا حتى يتمكنوا من تأسيس دعائم الديمقراطية في البلاد والنهوض بالاقتصاد. كما يبرز ذلك من خلال منح الحكومة التركية العديد من الإعانات والهبات لتونس، من ذلك السيارات المقدمة لوزارة الداخلية والمعدات اللوجستية المقدمة للبلديات وللشرطة من شاحنات وسيارات إسعاف وشاحنات نظافة. وهذا التوجه مازال مستمرًّا حاليًّا مع حكومة "داود أوغلو"، إذ تسلمت وزارة الفلاحة التونسية مؤخرًا هبة متمثلة في

شاحنات إطفاء حرائق وآلات حاصدة تبلغ قيمتها 10 آلاف دينار.

كما أن أبرز نقاط قوة حركة النهضة تكمن في رئيسها الشيخ راشد الغنوشي الذي استطاع بحكمته إنقاذ الموقف، وبعث رسائل طمأنة وتهدئة للشارع التونسي ولأنصار الحركة، خصوصًا بعد موجة الاغتيالات السياسية التي عصفت بالبلاد وبحكومة الترويكا، وأدت إلى تخليها عن السلطة لفائدة حكومة توافقية مكونة من ثلة من التكنوقراط الذين قدمتهم المعارضة على أنهم البديل الأنسب لتخطي الأزمة. غير أنه يمكننا الجزم الآن أن هذه الحكومة لم تحقق الأهداف التي شكلت لأجلها، وأنها لا تختلف عن سابقتها في شيء. والخلاصة من ذلك أن الهدف الأساسي للمعارضة كان زحزحة حكومة الترويكا من الحكم والتخلص منها بأي طريقة كانت.

غير أنه علينا أن نقر بأن حركة النهضة -خلال فترة حكمها- اقترفت بعض الأخطاء التي لا يمكن التغافل عنها، ولعل من أبرزها عدم اهتمامها بالطبقات الفقيرة والمهمّشة في المجتمع، بالرغم من أنها تمثل قاعدة شعبية واسعة، كذلك تساهلها مع الإعلام الذي كان منحازًا بوضوح إلى صف المعارضة، وعدم محاسبتها للفاسدين من رموز النظام السابق، مما أثار حفيظة الرأي العام وأنصارها بالخصوص، وجعل شعبيتها تتراجع نسبيًّا. كما أن المعارضة ممثلة في نداء تونس والجبهة الشعبية استغلت هذا الوضع، وأمعنت في تشويه صورة الحركة، وفي تلفيق التهم الباطلة لها، كدعمهم للتيارات الإسلامية المتطرفة، أمثال أنصار الشريعة، والحال أن العلاقة بينهما متوترة، خصوصًا بعد نكث النهضة بوعدها في تطبيق الشريعة، على حد قولهم، عند توليها الحكم، وعدم تحريك أي ساكن إزاء تصنيف وزارة الداخلية لهم كحركة إرهابية.

إن الثورة التونسية كانت تمثل بالنسبة لبعض الدول والحكومات خطرًا يتهدد أنظمتها، مما حدا بها إلى السعي لإجهاضها وإخفاقها بأي وسيلة ممكنة، خصوصًا بعد تولي التيار الإسلامي الحكم

ويرى العديد من المراقبين أن تراجع النهضة في هذه الانتخابات يعود لعدة أسباب، منها عدم مشاركة السلفيين في الانتخابات، وتحريض أنصارهم على مقاطعتها. هذا إضافة إلى التأثيرات الخارجية، كالوضع المتردي الذي تعيشه جلّ دول الربيع العربي، ومن أبرزها سوريا وليبيا ومصر، والذي سبّب قلقًا لدى أوساط مهمّة من التونسيين الذين أبدوا تخوفًا من تكرار أي من السيناريوهات الدائرة في هذه البلدان، والذين رأوا أن الحل الأنسب في تجاوز هذه الأزمة يكمن في تولي المعارضة الحكم؛ وهو ما يفسر نسبة التصويت التي حصلت عليها هذه الأخيرة. كما يمكننا القول إن الثورة التونسية كانت تمثل بالنسبة لبعض الدول والحكومات خطرًا يتهدد أنظمتها، مما حدا بها إلى السعي لإجهاضها وإخفاقها بأي وسيلة ممكنة، خصوصًا بعد تولي التيار الإسلامي الحكم. ومن هذه البلدان نذكر دول الخليج،

إن حركة نداء تونس وجدت نفسها في موقع لا تحسد عليه، فهي مطالبة الآن بتحقيق ما عجزت عنه حكومة الترويكا، والحال أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس يمر بأزمة خانقة. كما أنه لا يمكنها تشكيل الحكومة بمفردها، وعليها أن تتحالف مع غيرها

وخصوصًا دولة الإمارات العربية المتحدة التي تخلت عن عديد من المشاريع الاستثمارية في تونس، وانحازت إلى المعارضة، ولم تبخل عليها بالدعم المادي واللوجستي. هذا إضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا؛ الحليف التقليدي لتونس، الذي كان له في الواقع وجهان: وجه يبديه للعالم من أنه مناصر للثورة التونسية وداعم للديمقراطية، ووجه آخر خفي يسعى من خلاله إلى إخفاق مشروع الانتقال الديمقراطي السلمي في البلاد، بدعمه للمعارضة سرًّا، والذي كان يطفو على السطح أحيانًا، من خلال الحملات الإعلامية التي تسعى لترهيب التونسيين والعالم من خطر الانزلاق في دوامة الإرهاب والعنف الذي تمارسه روابط حماية الثورة والحركات الإسلامية في تونس، على حد قولها. ولا يخفى على أحد أنها خلال حكم الترويكا كانت تحذر رعاياها من التوجه إلى تونس خوفًا على أمنهم وسلامتهم.

في ظل هذه الظروف مجتمعة تُعَدّ النهضة فائزة بحصولها على ثلث المقاعد في الانتخابات التشريعية الحالية إذ تمكنت من الصمود، ومجابهة هذه الأزمات، والحفاظ على شعبيتها ومصداقيتها لدى أنصارها الذين أصيبوا بخيبة أمل بعد الإعلان عن النتائج. ولعلّ شقًّا من الملاحظين والمراقبين للشأن السياسي التونسي يرون أن وضع النهضة الحالي يخدمها أكثر مما لو فازت بأغلبية الأصوات، إذ بإمكانها الآن توجيه دفة البلاد من بعيد من دون أن تكون في صدارة المشهد، وأن تملي شروطها على شركائها في مجلس نواب الشعب القادم، فلن يتم تمرير أي قانون إلا بموافقتها. غير أنه يتوجب عليها حاليًّا توحيد صفوف القوى الديمقراطية والعلمانية المعتدلة التي تقاربها في التوجهات والأفكار حتى تشكل جبهة تتصدى لأي مظاهر الاستبداد بالحكم أو الانفراد به.

وفي قراءة أخرى لنتيجة الانتخابات فإن حركة نداء تونس وجدت نفسها في موقع لا تحسد عليه، فهي مطالبة الآن بتحقيق ما عجزت عنه حكومة الترويكا، والحال أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس يمر بأزمة خانقة. كما أنه لا يمكنها تشكيل الحكومة بمفردها، وعليها أن تتحالف مع غيرها، والمتوقع أن تكون هذه الأحزاب الأقرب إليها إيديولوجيًّا، أي ذات التوجهات الليبرالية والعلمانية. إلا أنها ستبقى في حاجة لتزكية حركة النهضة والأحزاب المتبقية لهذه الحكومة.

السيناريوهات المحتملة للائتلافات التي ستشكّل الحكومة المقبلة

يتوقع الملاحظون للوضع السياسي في تونس حدوث أحد هذه السيناريوهات

لتشكيل الحكومة المقبلة، والتي يتمثل أولها في لجوء حركة نداء تونس إلى حلفائها الإيديولوجيين من المنتمين إلى العائلة الديمقراطية، كحزب آفاق تونس وحزب المبادرة والجبهة الشعبية، وهذا السيناريو هو الأقرب إلى الواقع، ولاسيما أن جل هذه الأحزاب أبدت استعدادها للتحالف مع النداء.

والسيناريو الثاني يكمن في تحالف النداء مع حزبَي آفاق تونس وحزب الاتحاد الوطني الحر رغم الخلافات التي نشبت بين كل من رئيسَي الحزبين مؤخرًا، والتي دارت رحاها في وسائل الإعلام. وهذا الأمر مستبعد نسبيًّا إلا أنه ممكن الحدوث، إذا ما ظهرت رغبة من الطرفين لتجاوز الخلاف والتفاوض من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة.

والسيناريو الثالث يتمثل في تحالف النداء مع حركة النهضة إذا ما أخفقت في استقطاب الأحزاب الأخرى، ولم تحصل على الأغلبية المريحة لتشكيل الحكومة، وهو أمر مستبعد ولكنه غير مستحيل، إلا أنها في جميع الحالات عليها الحصول على موافقة النهضة. أما السيناريو الرابع فيتمثل في تحالف النهضة مع حزب الاتحاد الوطني الحر والجبهة الشعبية وهو سيناريو يبدو مستحيلًا، نظرًا للعداء الذي تكنه هذه الأخيرة لحركة النهضة. فالائتلاف اليساري الشيوعي لن يتورع في التحالف مع أي طرف كان للتخلص من الإسلاميين من المشهد السياسي. أما السيناريو الأخير المحتمل فيتمثل في تكوين حكومة وحدة وطنية لتجاوز الخلافات والوصول إلى وفاق.

وتبقى جميع هذه السيناريوهات محتملة الوقوع إلا أن الأيام المقبلة ستقرر أيّها الأنسب لمصلحة تونس.

الجيش والشعب الضامنان الأساسيان للاستقرار في تونس

وفي النهاية يمكننا القول إن تونس قد نجحت في تجربة الانتخابات بجدارة وفي الانتقال الديمقراطي، وأثبتت للعالم أنها قادرة على تولي زمام أمورها من دون حاجة إلى تدخل أو وساطة خارجية. ولعلّ من أبرز الأطراف التي لعبت دورًا مهمًا في حفظ الاستقرار الجيش التونسي الذي أثبت في عديد من المناسبات حياده التام، بالرغم من أنه كان مستهدفًا من التنظيمات الإرهابية التي قامت بعدة هجمات لزعزعة الأمن في البلاد. إضافة إلى ذلك، يمكننا الجزم أن الشعب كان الضامن الأساسي للاستقرار في تونس في ظل الأزمات التي كانت تعصف بها. إذ كان بمختلف فئاته واعيًا بخطورة المرحلة، واختار أن لا ينحاز إلى جانب طرف على حساب الآخر بالرغم من الدعوات الضمنية والصريحة التي وجهتها له عديد من الأطراف السياسية لقلب النظام، وللمطالبة بحل مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المجلس الوطني التأسيسي، مما دفع بالطبقة السياسية إلى انتهاج الحوار لحل الأزمة.

وقريبًا ستكون كلمة الفصل للشعب في اختيار الرئيس الذي سيقود دفة البلاد لمدة خمس سنوات قادمة. وأيًّا كانت نتيجة هذه الانتخابات فإن المنتصر الأساسي في تونس الديمقراطية التي عرفت أخيرًا دربها إلى إحدى الدول العربية، وكلنا أمل في أن تحذو حذوها باقي بلدان العالم العربي ليعم الأمن والاستقرار.